

## البيان الختامي

انعقد في مدينة اسطنبول التركية المؤتمر السنوي الرابع لمنتدى كوالالمبور للفكر والحضارة خلال الفترة 13-14-15 ابريل 2018 الموافق لـ 28/27/26 رجب 1439هـ والذي خصص لمناقشة موضوع (الانتقال الديمقراطي، الأسس والآليات) وبمشاركة واسعة من ممثلين عن أحزاب سياسية وكيانات ومنظمات مدنية ومؤسسات بحثية من مختلف دول العالم الإسلامي.

ابتدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية صباح يوم الجمعة الثالث عشر من إبريل بحضور معتبر للضيوف من حزب العدالة والتنمية ممثلين للحكومة يتقدمهم د. محمد مهدي أكر نائب رئيس الحزب المكلف بالعلاقات الخارجية و كبير المستشارين د. ياسين أقطاي ومستشار الرئيس عمر الفاروق قرقماز ومدير جامعة صباح الدين زعيم د. محمد بولوت وكذا ممثلين عن مراكز الدراسات ووسائل الإعلام.

استهلت الجلسة الافتتاحية بتلاوة عطرة للقرآن الكريم ثم أقيمت فيه العديد من الكلمات ذات الصلة بعنوان المؤتمر ومعبرة عن أهميته وضرورته ، حيث ألقى الأمين العام لمنتدى كوالالمبور الدكتور عبد الرزاق مقري كلمة رحب فيها بالحاضرين وشكر القيادة والحكومة التركية على تشريف المؤتمر بحضور ممثلي الحزب والحكومة وعرف بمنجزات المنتدى والتحديات الفكرية الجديدة التي تواجه الأمة، تلتها كلمة للشيخ محمد الحسن ولد الددو نائب رئيس المنتدى بشر فيها بمستقبل زاهر للأمة بالاستناد على النصوص الشرعية ودروس التاريخ الإسلامي.

ثم تابع المشاركون عرضاً مصوراً تضمن تعريفاً بالمنتدى، ثم استمعوا إلى كلمة للمفكر والباحث الدكتور عبد الكريم بكار عرض فيها أفكارا في تطوير الأداء للخروج من الأزمات التي يعيشها المسلمون، و تلتها بعد ذلك كلمة للشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ألقاها نيابة عنه السيد جمال العوي عضو المكتب التنفيذي الوطني عرض فيها تجربة تونس في الانتقال الديمقراطي، تلاها عرض فيديو عن إنجازات المنتدى خلال أربع سنوات من تأسيسه.

وفي الأخير اختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة للدكتور محمد مهدي أكر رحب بها بالحضور في إسطنبول وأشاد بموضوع المؤتمر وقدم تحليلاً عن الأوضاع المحلية والدولية والأولويات الفكرية للأمة وضرورة التعاون بين مكوناتها في مواجهة التهديدات الكبرى التي تعترضها.

وبعدها تم قراءة رسالة مكتوبة وأخرى مصورة لرئيس المنتدى د. محمد مهاتير وجهها للمشاركين حرص فيها على أهمية موضوع المؤتمر وشرح فيها أسباب تعثر الديمقراطية في العالم الإسلامي وأهمية التحالفات وتقبل نتائج الديمقراطية. وخلال ثلاثة أيام من أعمال المؤتمر قدم المشاركون أبحاثاً ورؤى ناقشت أسس وآليات الانتقال الديمقراطي، كما تناولت الأوراق المقدمة من المشاركين التحديات والإشكاليات التي تواجه وتعيق عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية والإسلامية.

حيث ركزت جلسة العمل الأولى على (الانتقال الديمقراطي.. المفهوم والأنماط والمعايير) فيما تناولت الجلسة المسائية الثانية تحديات الانتقال الديمقراطي.

وفي اليوم الثاني السبت الرابع عشر من إبريل تم استعراض بعض تجارب الانتقال الديمقراطي وجوانب الاستفادة منها.

وفي الجلسة المسائية ليوم السبت تم عقد ندوة خاصة بمشاركة الشباب في مرحلة الانتقال الديمقراطي والتحديات التي تواجههم.

وفي اليوم الثالث تم الانتقال إلى عمل الورشات وتوسيع وتطوير النقاش بغرض إعداد أرضية لصياغة الإعلان الثاني للمنتدى المنبثق عن المؤتمر تحت عنوان "معايير منتدى كوالالمبور للانتقال الديمقراطي الناجح".

وخلال جلسات المؤتمر حضرت تجربة الربيع العربي كواحدة من أهم تجليات أشواق الشعوب العربية للحرية باعتبارها التجربة التي كشفت المقدار الكبير للحاجة إلى الانتقال الديمقراطي على أسس سليمة ومميزان قوة مناسب وعبر آليات صحيحة إذ أنه ليس ثمة خيار لمواجهة الاستبداد إلا بالاتجاه نحو الديمقراطية التي ظلت محل رفض الحكومات المتمسكة بالسلطة على حساب مصلحة الأوطان والشعوب، وعدم اهتمام النخب التي تواطأت بشكل أو بآخر على تأجيل وإعاقة هذا الاستحقاق.

وفي هذا السياق أورد المشاركون جملة من التوصيات التي يتوجب الأخذ بها من أجل تعزيز المقومات الذاتية اللازمة لعملية الانتقال الديمقراطي وتقليل مخاطر التحديات الخارجية التي حالت ولا تزال دون إنجاز التحول الديمقراطي وتتمثل هذه التوصيات في ما يلي :

1. يدعو المؤتمر إلى العمل على تحويل الانتقال الديمقراطي إلى وعي عام وثقافة مجتمعية وقناعات راسخة في أوساط الجماهير بعد أن ظلت لسنوات طويلة حبيسة النقاشات النخبوية.

2. يوصي المؤتمر الأحزاب والحركات السياسية بضرورة احترام قواعد العمل السياسي في ممارستها الداخلية وفي مشاركتها في الشأن العام، حاكمة أو معارضة، كما يؤكد على ضرورة تجسيد الممارسة الديمقراطية في الأطر الداخلية للكيانات السياسية وتحقيق التداول في مواقعها القيادية، وكسر احتكار اتخاذ القرار داخلها بما يؤدي إلى إشراك كل المنتمين لها في صناعة التوجهات السياسية.
3. يؤكد المؤتمر على ضرورة تحقيق مصالحة تاريخية بين مكونات العمل السياسي داخل الأقطار بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والوصول إلى التوافق الذي يقود إلى تعزيز مسيرة الانتقال الديمقراطي وجعلها الخيار الوحيد للجميع، وبالقدر الذي يؤدي إلى تقوية الموقف الداخلي للأوطان بما يمكنه من إنجاز شراكة حضارية على المستوى الخارجي وتحرير إرادته من حالة الإستلاب والتبعية.
- 4- يوصي المشاركون بضرورة تأهيل المجتمع المدني بما يمكنه من الإسهام في القيام بدوره في عملية الانتقال الديمقراطي، إذ لا يمكن لفصيل أو تنظيم أن يحقق هذا الانتقال ما لم يسنده مجتمع مدني فعال ومفيد، كما يؤكد على ضرورة تجسير العلاقة مع النخب وردم الهوة بينها وبين الكيانات السياسية الفاعلة في قلب المجتمع وتجاوز التقاطعات الفكرية.
5. يحث المؤتمر على أهمية دعم المجتمع المدني وتمكين المنظمات والجمعيات العاملة في هذا المجال من تأهيل ومساندة الشعوب في الوصول إلى تمثل قيم الديمقراطية والدفاع عنها والمساهمة في الرقابة على إنجاز انتقال ديمقراطي آمن في أقطارها.
- 6- يؤكد المؤتمر على ضرورة إشراك الشباب والعنصر النسوي في الشأن العام وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الانتقال الديمقراطي والتحولات والخيارات السياسية في مختلف البلدان.
7. يحض المؤتمر على نشر وتنمية الوعي بالسلمية في العمل السياسي ونبذ العنف وتجريم استخدامه في المنافسة على السلطة بالقدر الذي يجعله خياراً شعبياً قادراً على إفشال كل محاولات جر المجتمعات نحو العنف أو إيقاعها في شرك الإرهاب الذي يقضي على كل أشواقها التحريرية، ويبقيها رهن الاستبداد.
8. يدعو المؤتمر إلى الاهتمام بتجارب الانتقال الديمقراطي في العالم ودراستها والاستفادة منها في تخصيص مختلف البيئات وتهيئة المناخات والظروف المناسبة للانتقال الديمقراطي الناجح، وخصوصاً التجربة التركية والتونسية وتجارب الدول الأفريقية و في أمريكا الوسطى والجنوبية وجنوب شرق آسيا.
9. يؤكد المؤتمر على أهمية النقاشات العلمية الواسعة في المؤسسات التعليمية والأكاديمية والبحثية تستهدف استنبات نظرية سياسية تتجاوز الموروث الاستبدادي وتصحح المفاهيم القديمة التي أجابت عن أسئلة عصرها، وتعيد الاعتبار للقيم الإسلامية الداعمة لحرية وكرامة الإنسان والمؤسسة للعدالة والحكم الرشيد.

10. يوصي المؤتمر بالتخفف من الأيديولوجية في التنافس السياسي قدر الإمكان والاهتمام أكثر بالإجابة على أسئلة الجماهير وتحقيق مطالبهم وتقديم الخدمات لهم.
11. يوصي المؤتمر بضرورة العمل على إبعاد القوى العسكرية عن ساحة العمل السياسي وتحديد دور الجيوش في حماية البلدان وضمان حق الشعوب في حكم نفسها بإرادتها واختياراتها الحرة.
12. يؤكد المؤتمر على إعطاء الأولوية للجوانب التنموية والاقتصادية والإصلاحات السياسية أثناء الانتقال الديمقراطي وفي برامج وسياسات الحركات والأحزاب وتكثيف العمل على تعزيز النهوض الاقتصادي كشرط للاستقرار السياسي.
13. يوصي المؤتمر بالعمل على التواصل مع كافة التيارات والقوى السياسية من أجل تسوية الصراعات الماضية وتحقيق العدالة الانتقالية بما يجبر الضرر ويعوض الضحايا الذين تعرضوا خلال فترات الاستبداد للتنكيل والاستبعاد السياسي.

عن المشاركين/

د. عبد الرزاق مقري

الأمين العام

